Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد09 ، العدد02 (2021)، ص ص 65- 90 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008–2020)

أبو تراب تغريد قاسم محمد[1]

[1]جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي :tagreedabutrab@gmail.com

The reality of unemployment rates in the Iraqi economy is a future vision

Taghreed k. Abu Turab[1]

Basra University - Center for Basra and Arabian Gulf Studies

IRAQ , Basra [1]

تاريخ الاستلام :18/ 02 / 2021 تاريخ القبول :13 / 07 / 2021 تاريخ النشر : 30 / 12 / 2021

ملخص : استشرت ظاهرة البطالة بشكل واضح وتفاقمت معدلاتها بعد أحداث عام (2003) الأمر الذي يتطلب من الجهات ذات العلاقة في الحكومة المركزية والباحثين ومنظمات المجتمع المدني تسليط الضوء عليها للحد منها وتقليل تداعياتها وتأثراتها السلبية . فقد بلغ عدد سكان العراق عام (2003) حوالي (26,34) مليون نسمة ، قدرت معدلات البطالة بنحو (28,1%) من مجموع السكان النشطين اقتصاديا والبالغ عددهم (44,10%) بحسب الإحصائيات الرسمية ، وانخفض معدل البطالة في البلاد إلى (11,1%) من نسبة السكان النشطين اقتصاديا والبالغ نسبتهم بـ (58,99%) من مجموع السكان لعام (2014) والبالغ تعدادهم (36,00) مليون نسمة . أن التفاوت بين النسب المحددة للبطالة يعود إلى عدم توافر إحصائيات وممسوحات ديمغرافيه دقيقة عن السكان ، وعدم شفافية البيانات المتعلقة بالبطالة ، لأنها تدل على مدى حجم الطاقة البشرية المهدورة والمهمشة ويجسد خطورة البطالة باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية بكل أبعادها ومضاعفاتها وهي تزداد اتساعًا طالما أن فرص العمل الجديدة تعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل، وقد خرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات أهمها (البطالة مشكلة مركبة اقتصادية – اجتماعية , وكان لها تأثيرا على المجتمع العراقي , إذ زعزعة الاستقرار الاجتماعي والانحدار بالشباب إلى هاوية الجريمة والتعاطي ,كما عملت على تعميق ظاهرة الفقر وجعلها حلقة مفرغة تحيط بالمجتمع وتؤثر بشكل مباشر على فئة السكان النشطين اقتصاديا) . وأوصت بـ (تشجيع الإنتاج كثيف العمل قليل رأس المال)

الكلمات الافتتاحية : البطالة , السياسات الاقتصادية , السكان النشطين اقتصاديا , العاطلين

تصنيف JEL : C10 ؛ E24 .

Abstract : The phenomenon of unemployment has clearly spread and exacerbated its rates after the events of (2003), which requires the relevant authorities in the central government, researchers and civil society organizations to shed light on it to reduce it and reduce its repercussions and negative impacts. The population of Iraq in 2003 reached about (26.34) million people. Unemployment rates were estimated at about (28.1%) of the total economically active population of (44.10%), according to official statistics, and the unemployment rate in the country decreased. To (11.1%) of the economically active population, which amounts to (58.99%) of the total population for the year (2014), whose population is (36.00) million. The discrepancy between the specified rates of unemployment is due to the lack of accurate demographic statistics and surveys on the population, and the lack of transparency of data related to unemployment,because it indicates the extent of the amount of wasted and marginalized human energy and reflects the seriousness of unemployment as a social, economic and political problem in all its dimensions and complications, and it increases as long as job new opportunities is unable to absorb the increasing numbers of job seekers, and the study came out with a set of conclusions, the most important of which are (unemployment is an economic-social complex problem, and it had an impact on Iraqi society, as social destabilization and decline of youth To the abyss of crime and abuse, it also worked to deepen the phenomenon of poverty and make it a vicious circle surrounding itVicious in society and directly affects theeconomically active population) It recommended(encouraging labor-intensive production with little capital

Keywords: *Unemployment, Economic Policies, Economically Active Population, Unemployed*

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

أبو تراب , تغريد قاسم محمد (2021)، واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (**2008–2020**)، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 09(العدد 02)، الجزائر:جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 65 - 90 .

المؤلف المرسل: **أبو تراب تغريد قاسم محمد**، الإيميل: tagreedabutrab@gmail.com

1: المقـــدمـــــة :

أصبحت البطالة اليوم إحدى اخطر المشكلات التي تهدد المجتمعات المعاصرة عموما وإحدى التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها دول عديدة في العالم لا سيما النامية منها , لما تخلفه من أثار وتداعيات سلبية عديدة فعلى الصعيد الاقتصادي فآثارها تنصب على نوعية الثروة البشرية , إذ تؤدي البطالة إلى الفقر وضعف القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية فضلا عن تدهور التعليم وسوء الرعاية الصحية ، أما الصعيد الاجتماعي فإنها أفضت إلى تفكك وتفسخ العلاقات الاجتماعية , وأيضا على الصعيد الأخلاقي فهي أدت إلى الانحراف والجريمة والعنف ، وتذهب تداعيات البطالة أيضا وبشكل كبير وملموس على مجمل الوضع السياسي إذ ينجم عن البطالة توترات واحتجاجات ومطالبات تؤثر على استقرار النظام السياسي الأمني في البلاد بشكل كبير , وهو ما نلاحظه في العديد من المجتمعات والدول العربية ومن ضمنها العراق ، إذ استشرت ظاهرة البطالة بشكل واضح وتفاقمت معدلاتها بعد أحداث عام (2003) الأمر الذي يتطلب من الجهات ذات العلاقة في الحكومة المركزية والباحثين ومنظمات المجتمع المدني تسليط الضوء عليها للحد منها وتقليل تداعياتها وتأثراتها السلبية . فقد بلغ عدد سكان العراق عام (2003) حوالي (26,34) مليون نسمة ، قدرت معدلات البطالة بنحو (28,1%) من مجموع السكان النشطين اقتصاديا والبالغ عددهم (44,10%) بحسب الإحصائيات الرسمية ، وانخفض معدل البطالة في البلاد إلى (11,1%) من نسبة السكان النشطين اقتصاديا والبالغ نسبتهم بـ (58,99%) من مجموع السكان لعام (2014) والبالغ تعدادهم (36,00) مليون نسمة . أن التفاوت بين النسب المحددة للبطالة يعود إلى عدم توافر إحصائيات ومسوحاتديمغرافيه دقيقة عن السكان ، وعدم شفافية البيانات المتعلقة بالبطالة ، لأنها تدل على مدى حجم الطاقة البشرية المهدورة والمهمشة ويجسد خطورة البطالة باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية بكل أبعادها ومضاعفاتها وهي تزداد اتساعًا طالما أن فرص العمل الجديدة تعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل . لهذا فخارطة البطالة في العراق غير واضحة المعالم إلا أنها تدل على وجود منخفضات شاسعة للعاطلين عن العمل وتنوع في تضاريس البطالة ، وفي مسح لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ، أكد ارتفاع نسبة البطالة في العراق. ومن الأفضل لنا أن نحدد الأسباب الخاصة بالبطالة وأنواعها والتي من خلالها يمكن أن نوضع تصور للسياسات المناسبة التي تعالج المشكلة

1–1.إشكاليةالبحث :

تمتاز سوق العمل العراقية بالارتفاع المستمر في مدخلاتها (عرض العمل) مقابل بطء في استجابة (الطلب على العمل) لها , ويعود سبب ذلك إلى عدة عوامل مثل ضعف معدلات الاستثمار والادخار , وتراجع الطاقات الإنتاجية , وتدمير للبنى التحتية , وهروب لرؤوس الأموال المحلية إلى الخارج بحث ا عن الأمان , وعدم توفر البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر , كل ذلك ولد ضعفا في القدرة على توليد فرص للتشغيل وتواضع سياسات الإنتاج وتخلف الإدارة للاقتصاد الوطني كل ذلك أفضىإلى تفاقم معدلات مشكلة البطالة ولا سيما بين فئة الشباب (15–45) سنة , وخاصة الخريجين منهم في البلاد .

1–2: أهمية البحث :

تظهر أهمية دراسة مشكلة البطالة وما يترتب عليها من أثار وخيمة تمس بنية المجتمع لا سيما تلك الآثار المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد , كما إن تزايد معدلاتها يمثل هدرا للمخزون الإستراتيجي لعملية التنمية الشاملة والمستدامة في البلاد والمتمثل بالموارد البشرية وبكافة مستوياتها العلمية واختصاصاتها وخبراتها المتنوعة . لذلك فهي ظاهرة مهمة متجذرة في الاقتصاد العراقي يجب قراءتها ودراستها بشكل علمي لأنها تعد مؤشرا على تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد .

1-3 :فرضية البحث :

قام البحث على الفرضية التالية " إن عدم التوازن بين مدخلات سوق العمل العراقية ومخرجاته أدتإلىالإخلال بقوى العرض والطلب على العمل فيه الأمر الذي أفضىإلى تفاقم مشكلة البطالة في البلاد إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي , لذا لا بد من وضع الحلول والمعالجات الكفيلة بحلها , السؤال هل كل الحلول تلاؤم وضع البلاد أما لا ؟ .

1-4 : منهجية البحث :

لغرض أثبات فرضية الدراسة أو نفيها لابد من أتباع منهجية قائمة على مبحثين الأول تحت عنوان (البطالة – المفهوم – الأسباب – الأشكال) , والمبحث الثاني تناول (واقع البطالة في الاقتصاد العراقي – الأسباب - الأنواع – الآثار – الاتجاه – الحلول والمعالجات المقترحة) , فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات.

2 :الإطار النظري : البطالة – المفهوم – الأسباب – الأشكال

انتهجت الدول النامية ومنها الدول العربية مسارات تنموية مختلفة بقصد تحقيق النمو الاقتصادي ، إلا أن تلك المسارات أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط أو البعيد. ففي منتصف الثمانينات وعلى اثر الانخفاض الكبير في عائدات النفط أفرزت السياسات التنموية السائدة حينها جملة من المشاكل التي تطلب تجنب أثارهاأحداث إصلاحات اقتصادية وإعادة الهيكلة . كما أدت تلك السياسات إلى هيمنة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة. وأصبح القطاع العام هو محرك النمو الاقتصادي وهو الذي يوفر فرص العمل وهو الذي يقدم الخدمات الاجتماعية . وعملت أيضا على وضع يعتمد فيه السكان على " دولة الرعاية " في تخطيط حياتهم وتوجيهها . وفي هذه الحلقة المفرغة أصبحت الدولة أسيرة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية المفتوحة . وفيما يتعلق بقطاع العمل فقد سادت فترة السبعينات والثمانينات أوضاع خارجية مؤاتية ، إذ بفضل ازدهار حركة التشييد والهجرة الخارجية عمل ذلك على استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة المتزايدة في الوطن العربي خاصة لاسيما العمالة القادمة من القطاع الزراعي وأعمال الريف . وأصبحت الهجرة الخارجية هي الهدف الأساسي في البلدان التي تكثر فيها اليد العاملة ولم يكن التعليم والمهارات من المتطلبات الأساسية للعثور على عمل في قطاع الخدمات وقطاع البناء والتشييد في دول الخليج العربي بشكل خاص ، لذا لم يكن هناك أي اهتمام بمستوى اليد العاملة التي اختارت الهجرة . من دول مثل مصر والأردن والجمهورية العربية السورية واليمن . وكانت فرص العمل في دول الخليج مضمونة تقريبا بغض النظر عن التعليم أو المهارات.أما فترة التسعينات انتفت الحاجة بعد تشبع القطاع العام ، فأصبحت فرص العمل المتوافرة للوافدين الجدد على سوق العمل مركزة في القطاع الخاص الذي ركز على مستوى من المهارات أرقى وأكثر تنوعاً مما فتح المنافسة أمام شتى الجنسيات ومع تغيير هيكل الطلب على العمل من هذه المعادلة في معظم الدول العربية إلى تفشي ظاهرة البطالة بوتائر عالية ، واستلزم الوضع إجراء تغييرات موازية من جانب العرض لليد العاملة من أجل تحسين المهارات والقدرات ونوعية اليد العاملة عموماً. وعمل عدم أو قلة التجاوب مع هذه المتغيرات , فضلا عن اعتماد أساليب إنتاج تعتمد على كثافة رأس المال إلى تصاعد معدلات البطالة والعمالة الناقصة . وأدركت الحكومات العربية بذلك أهمية العمل على تنويع مصادر إيراداتها وتخفيف اعتمادها الكبير على القطاعات التقليدية غير المنتجة وعلى إيرادات النفط (للدول النفطية) والمعونات الخارجية المتناقصةباطراد , فضلاً عن سياسات الإصلاح المطلوبة لتشجيع الصادرات وزيادة كفاءة القطاع الخاص وتخريج عاملين أكثر مهارة ومرونة والحد من ظاهرة الفقر بتسريع وتيرة نمو الهياكل الإنتاجية في البلدان العربية وردم فجوة التخلف الاقتصادي(**سلمان,https://hrdiscussion.com/downloadfile**).

وقد أصبحت البطالة اليوم إحدى اخطر المشكلات التي تهدد المجتمعات المعاصرة عموما وإحدى التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها دول عديدة في العالم ، لما لها من أثار وتداعيات سلبية عديدة فعلى الصعيد الاجتماعي تؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية وتفسخها ، أما على الصعيد الأخلاقي فهي تؤدي إلى الانحراف والجريمة والعنف والإرهاب ،أما على الصعيد الاقتصادي وآثارها على نوعية الثروة البشرية إذ إن البطالة تؤدي إلى الفقر وضعف القدرة الشرائية وبالتالي مستوى الإنتاجية بالإضافة إلى تدهور التعليم و سوء الرعاية الصحية ، كما إن تداعيات البطالة تنسحب أيضا وبشكل كبير وواضح على مجمل الوضع السياسي حيث ينجم عن البطالة

توترات واحتجاجات ومطالبات تؤثر على استقرار النظام السياسي القائم بشكل كبير وهو ما يلاحظ في المجتمعات النامية خاصة ومنها الدول العربية(**الاسكوا , 2000, ص37**) .

2–1 : مفـهوم البـطـالــة :

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي احتلت أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة على اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من حيث البحث والتحليل , كما شغل اهتمام أصحاب القرار السياسي , فضلا عن انه نال اهتمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين بوصفه موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم على الساحة الدولية . ومثل مشكلة البطالة إحدىأهمإفرازاتالأزمة الاقتصادية في العلم , فالبطالة ظاهرة اقتصادية كلية تعاني من أثارها العديد من الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية , لذلك اختلفت وجهات النظر بالنسبة للاقتصاديين في إعطاء مفهوم موحد للبطالة , فعرفت في اللغة والقاموس الاقتصادي ومن قبل الباحثين الاقتصاديين والاجتماعين وكما يلي : **لغة** عرفت البطالة في اللغة وكما ذكر في مختار الصحاح بأنها " بطل الأجير – يبطل – بطالة) , أي تعطل فهو بطال , بمعنى إنها تعني (التعطل عن العمل)" (**الرازي , بدون سنة , ص56**) . وعرفت في القاموس الاقتصادي بأنها تعني " الأجير الذي فقد مصدر رزقه وتعطل عن العمل "(**الوزان , 1997 , ص13**) .بينما عرف القاموس السياسي البطالة بأنها " التوقف عن العمل أو عدم وجود أمكانية تشغيل الأيدي العاملة بسبب الوضع الاقتصادي " (**الزهيري والكيالي , 1974 , ص121**). كما عرفت البطالة على أنها " الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة , نتيجة العوامل خارجه عن ارادتهم , بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه , وهو ما يطلق عليه بالبطالة الكاملة (Full Employment)(**السوداني , 2010 , ص90**).وعرف بعض الاقتصاديين البطالة تعريفا شاملا من كونها تعبر عن " عدم أمكانية النظام الاقتصادي والاجتماعي على خلق فرص استغلال واستثمار وتشغيل اقتصادي ولعوامل الإنتاج فيه متمثلة بالعمل ورأس المال والأرض والتنظيم لأسباب عديدة , وما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية واجتماعية على أصعدة متعددة " (**الراوي , 2009 , ص20**) .وعرف آخرون البطالة على أنها " الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عن تلك المستويات خلال مدة زمنية معينة , أي أن حجم العمل يعكس حجم الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل (فجوة البطالة) " (**الطحاوي , 1984 , ص78**) . وفي جانب أخر اتفق معظم الاقتصاديين مع التعريف الواسع للبطالة الذي أوردته منظمة العمل الدولية (ILD) والذي نص على أن "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده "(**زكي, 1977 , ص39**) . وحسب هذا التعريف حددت الحالات التي يعتبر فيها الشخص عاطلا عن العمل وهي :

(**أ**–العمال المحبطون وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل لكنهم لا يحصلون عليه / **ب**–الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون أرادتهم , في حين أنه كان بإمكانهم العمل طول الوقت / **ج**–العمال الذين ل

هم عمل ولكنهم إثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا عنه بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض والعطل وغيرها من الأسباب / **د**– العمال الذين يعملون أعمالا أضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة , وهم يعملون لحساب أنفسهم /**و**–الأطفال , المرضى , العجزة , كبار السن , والذين أحيلوا على التقاعد / **س**–الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم /**ح**– الأشخاص المالكين للثروة والمال والقادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه) .

وعرف نادر الفرجاني البطالة بأنها " تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية , وحيث الغايات من العمل متعددة بتعدد مفاهيم البطالة , وكما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (**22**) على أن لكل شخص الحق في العمل وفي حرية

اختيار عمله , وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية , والثقافية , ونصت المادة (2) منه على اعتراف الدول الأطراف في هذا العهد لكل شخص الحق في التمتع بشروط عادلة ومرضية " ((**الفرجاني, 1999 , ص22**)

وحرص الإسلام دين الحق والعدالة والمساواة على العمل وجعله عبادة وواجب على كل من هو قادر عليه , ولا يحل لمسلم أن يتقاعس عن طلب رزقه , وحذر من البطالة ونهى عن الكسل والتواكل , وحرم البطالة حتى ولو كانت بسبب الغنى , فحرص الإسلام دائما على القضاء على البطالة وسد منافذها , كما أن تحريم البطالة في الشرع الإسلامي يجر معه تحريم المسألة (التسول) , لأنه من لا يعمل يضطر إلى المسألة , فالمسلم يمكن له أن يفاضل بين العمل والبطالة فهو غير وارد , كما أن الإسلام لا يمنح مساعدات للعاطلين عن العمل لأنها هدر لموارد المجتمع على غرار المعرفة وتعطيل للعامل وضياع طاقته((**العبيدي , 2004 , ص70, حسين , 2012 , ص83–84**) .

2–3 :أسباب البطالة :

تختلف أسباب البطالة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية , ومن دولة إلىأخرى , إلا أنها في العموم تتصف ببعض الصفات أو السمات المشتركة , فيرجع البعض أسباب هذه المشكلة , وفي الجزء الأكبر منها إلىأسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصادات كالاقتصادات النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية مثل اختلالات ميزان مدفوعاتها وعجز الموازنة العامة , فضلا عن وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار , وبالتالي الإنتاج والاستهلاك (**فرج, 2013 , ص161**) . وأن التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة وظهورها امرأ لا يمكن تجاهله لأنه في النتيجة يسهم في وضع الحلول والمعالجات لهذه المشكلة التي تؤثر من حيث مداها وتأثيرها على حياة السكان , ومن أهم هذه الأسباب بما يلي :

أ–التخلف الاقتصادي فهو يعد سبب اجتماعي المنشأ , فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعا , وذلك أن الزيادة السريعة في معدلات النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل , فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة (**صالح, 2004 , ص90**).

ب–أن البطالة تظهر مع ظهور مرحلة الانكماش وتختفي في مرحلة الانتعاش , إذ هي جزءا من حركة الدورة الاقتصادية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة(**حسين, 2012 , ص84 ,مهنا, 1950 , ص280**) .

ج–التقلبات الموسمية , تخضع بيئة الأعمال للتقلبات الموسمية تحدث فيها فتترك أثرها اتجاه الركود في فصول معينة من السنة , وباتجاه الرواج في فصول أخرى ومن هذا يتبين أن التقلبات الموسمية من حيث انتظامها ومداها وأثرها في حركة البطالة (**عبد الخضر, 2010 , ص64**).

د–عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤد الإنتاج إلى ربح كان يلبي طموحاتهم .

هـ–إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وخاصة العربية فيها (**الدباغو الجرمود, 2003 , ص361**) .

و–التزايد السكاني الذي يؤدي إلى دخول أعداد جديدة من العاملين إلى سوق العمل , وبالتالي نشوء ظاهرة البطالة إذا لم توفر فرص عمل جديدة , وإضافية لهؤلاء الداخلين الجدد (**عبدالله, 2006 , ص12,عبد القوي, بدون , ص4**) .

س–تدهور الكفاية الصناعية للقوى العاملة وأن لهذا السبب بعد يعمل على زيادة العطل بين العاملين وهو استعمال المبتكرات والمستحدثات العلمية وبشكل واسع , إذ أن التغييرات الفنية الدائمة والطارئة كثيرا ما يؤدي إلى أن يفقد بعض العاملين أعمالهم(**الخضر , 2010, ص64**) .

ح–الركود في الأسواق إذا كانت حالة الأسواق جيدة زاد الطلب على الإنتاج ، وبالتالي زاد الطلب على العمال ، وإذا كانت حالة السوق في ركود ، فإن القائم بالعمل يقوم بتسريح بعض العمال في حالة إطالة فترة الركود ، فيؤدي ذلك إلى البطالة والتسول أيضاً.

ط–ضعف الكفاية الخبراتية والأخلاقية والشخصية لا ريب أن وجود هذه النواقص في شخص كافية لجعله غير أهل للقيام بأي عمل. إن الأشخاص الذين لا يملكون الأمانة والقوة والثقة والابتكار والإنتاج ، يصبحون في عداد المتعطلين ، وربما في عداد المتسولين أيضاً (**عبد الحليم, 1997 , ص9**) .

ل–عدم قدرة الدول العربية من استثمار الموارد البشرية المتوفرة فيها إذ لم تصل فيها إلى مرحلة التشغيل الكامل , حتى بالنسبة للدول خفيفة السكان مثل الكويت (**الخضري, 1989 , ص7**) .

ي–الرد على طالبي العمل بعدم وجود وظائف شاغرة أو قلة خبرة المتقدم أو عدم توفر المناصب في الاختصاص المطلوب ...الخ (**قاسمي, 1992 , ص180**) .

ك–حالات الكساد الاقتصادي التي تحدث نتيجة الأزمات الاقتصادية والتي تؤدي بدورها إلى توقف المشاريع والمصانع والوحدات الإنتاجية والخدمية عن العمل وبالتالي تسريح العاملين فيها (**ويرنت, بدون , ص166**) .

م–عدم التوازن في العرض والطلب على عناصر الإنتاج ومنها قوة الإنتاج(**عبدالله, 2006 , ص13**).

ش–نقص المعلومات في سوق العمل بحيث أن الباحثين عن فرص العمل لا يعلمون بوجودها في الوقت المناسب , وبالمقابل فانأرباب العمل يجهلون أو لا يملكون المعلومات الكافية عن قوة العمل المتاحة من حيث العدد والمؤهلات وأماكن تواجدها وما إلى ذلك (**عبدالله, 2006 , ص12–13**) .

ت–هنالكأسباب فنية تنتج عن تغييرات في دالة الإنتاج أو بمعنى آخر في نسب عناصر الإنتاج مثل الآلةورأس المال بـــدلا مـــن الأيدي العاملة وهذا ما ينتج عنه البطالة الهيكلية (**عجوه, 1985 , ص27–28**) .

ذ–عدم الاستغلال الكفوء للثروات الطبيعية بسبب ندرة المنظمين وضآلة المدخرات وسوء توجيهها , وضعف الحافز على الاستثمار لضيق السوق المحلي والتخلف التكنولوجي الذي يربط المنتجين في الاقتصاد المتخلف بالوسائل البدائية في الإنتاج(**عمر , 1994 , ص16**) .

ح–ثبات الأجور وعدم تغييرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار , أو تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع أو الانتقال من صناعة إلى أخرى .

ر–الافتقار إلى المهارات الأساسية مع انعدام فرص العمل الفعلية في مجال الصناعات التحويلية(**الاشوح , 2003 , ص80**).

ز–تخلف النظام التعليمي وعدم مواكبته لاحتياجات الاقتصادات النامية , مما أدى إلى دخول أعداد متزايدة من الخريجين إلى سوق العمل في وظائف مكتبية وإدارية (**عبدالله, 2006 , ص13–14**).

ث–الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية والقلاقل والنزاعات الدولية التي تعصف باقتصاد المجتمعات إلى تحدث فيها وتعرقل عمليات النمو والبناء الاقتصادي , وتؤدي إلى تدمير المنشآت وتوقف النشاط الاقتصادي مما يدفع بالعاملين إلى البطالة فيها وكما حصل في العراق

ظ–الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول النامية مما يخلق فائضا كبيرا في عرض العمل في المدن يقابله عجز السلطات عن إقامة المشاريع الاستثمارية التي تستوعب هذه اليد العاملة المهاجرة .

ع–نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية الراهنة في العالم وانهيار المعسكر الاشتراكي وشيوع ممارسات التحول إلى اقتصاد السوق , وتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص سرت موجة من تسريح العاملين , وتوقفت أو ضعفت حركة التوظيف في القطاع العام مما خلق بطالة كبيرة في صفوف العاملين في الأنظمة المتحولة .

غ–التوجيه غير السليم للموارد المالية.

ف–ضعف موقع الدول النامية في الاقتصاد العالمي (**زكي, 1977, ص488**) .

ق–عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل , وعدم التوسع في أماكنالإنتاج , أو تنفيذ مشروعات جديدة(**فرج, 2013 , ص161–162**).

ن–عدم قدرة القوانين المنظمة للتشغيل على التحفيز على الاستثمار لان المستثمر يرى فيها إجحافا لا سيما عندما يقع الخلاف بين العامل ورب العامل , ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عوائلهم ويرفضون توسيع مشاريعهم لان ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل الاقتصادية .

ض–انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد للعمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية .

2–4:أنواع البطالـــــة :

اتفقت معظم الدراسات التي تناولت مشكلة البطالة على أن أنماطها ليست ثابتة اذ دائما ما تكون متغيرة ومتجددة طبقا لجوانب اهتمام الباحثين وبحسب التصنيع المتبع , وكذلك وفقا لمدة البطالة التي يقضيها العاطلون بلا عمل , لذا فأن صعوبة الالتقاء بين هؤلاء آتية من عدة اعتبارات جوهرية وهي (**حويتي وآخرون , 1998 , ص22**):(**1**–أن البطالة متغيرة ومتجددة على الدوام , بمعنى أنه يمكن أن يضاف إليها ما هو جديد باستمرار ./**2**–أنها متداخلة ويصعب فض الاشتباك بين عناصرها ومتغيراتها ./ **3**–يصعب قياسها , إذ الاختلاف بين الدول في تعريف العمالة والبطالة والعامل والعاطل , ومدة التعطل , وسن العمل , وغير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة أو البطالة). وعليه يمكن أجمال أنواع البطالة في الاقتصادات , وبحسب ما ورد في الأدبيات الاقتصادية بما يلي:

أ–البطالة بحسب نوع التشغيل :وتضم الأنواع التالية :

البطالة السافرة :

وهي التي تعني خلو العامل من العمل على الرغم من قدرته عليه , وكذلك لسبب خارج عن إرادته(**الجوهري والشمري, 2001, ص258**) .

البطالة الجزئية :

وهي شكل من أشكال البطالة المقنعة وتتمثل في الأفراد الذين يعملون لبعض الوقت لكنها تختلف عن البطالة المقنعة نظرا للإنتاجية الحدية الموجبة للعاملين لبعض الوقت .(**الوحيلي , 2016 , ص15, تيشوري, 2005**).

البطالة المقنعة أو المستترة :

وتنشأ في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل , مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا (**طحاوي , 1995 , ص84 , الوزنيوالرفاعي, 2004 , ص270**) .

ب–البطالة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي : وتشمل ما يلي :

البطالة الاحتكاكية :

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة , وقد تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص للعمل (**زكي , 1977, ص25**) .

البطالة الدورية :

وهي البطالة الناتجة عن قصور الطلب التي تحدث نتيجة تقلص الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم الطلب الكلي على العمل مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض , وجاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في البلد (**معروف , 2005 , ص210**) .

البطالة الهيكلية :

يقصد بها ذلك النوع من التعطيل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي ويؤدي إلىأيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه , وهي أما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو إلى تغيير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغييرات هيكلية في سوق العمل نفسه , أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة (**العيساوي والوادي , 2000 , ص130**).

ج–البطالة بحسب طبيعتها الخاصة: وتتضمن الأنواع التالية :

البطالة الموسمية :والناجمة عن وجود بعض الأنشطة الاقتصادية التي تتصف بموسميتها كالزراعة والبناء والتشييد والسياحة , فإذا انتهى الموسم توقف النشاط وانقطع الطلب على العمل وازدادت معدلات البطالة(**عجوة , 1985 , ص31**).

البطالة الاختيارية :وتشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل الأغنياء وبعض ألمتسولين وأيضا الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يعملون فيها ويحصلون على أجور عالية منها , غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع(**منظمة العمل العربية , 19–2010/10/21 , ص9–11, مهدي , 2010 , ص90**).

البطالة الإجبارية : وهي الحالة التي يجبر فيها الأفراد على ترك أعمالهم دون أرادتهم مع قدرتهم ورغبتهم في العمل عند مستوى الأجور السائد , أي إنها البطالة الناتجة عن اتخاذ القرارات الرسمية شانها إيقاف عدد من الأشخاص الذين كانوا يعملون أو ناشطون في العمل ولكنهم سرحوا من وظائفهم وأعمالهم قسريا وأصبحوا عاطلين عن العمل(**الزهيري , 2006 , ص47**). وهناك أنواعأخرى من البطالة مثل :

(**البطالة الطبيعية**):وتشمل كلا من البطالة الهيكلية والاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة , ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه (**تيشوري , 2005**) .

(**البطالة العارضة**) :وتمتد عادة لفترة زمنية قصيرة وتشكل جزءا من عملية بحث العامل عن عمل مناسب , وبحث رب العمل على العامل المناسب (**سلمان , http://hardission.com/hr19088.html**) .

(**البطالة الناقصة**) : تلك التي تنشأ عندما يكون أنتاج الفرد أدنى من قدراته ويسود هذا الوضع عادة عندما يحول الموقف الاجتماعي من العمل دون قيام العمال المهرة بقبول العمل في مجال تعليمهم أو عندما يشهد الاقتصاد انكماشا , أو عندما يلجأ الاقتصاد إلى اعتماد نهج

من النمو يقوم على كثافة رأس المال(**الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , سنوات متعددة , صفحات متعددة , الشمري , 2013 , ص137**) .

3 : واقع البطالة في الاقتصاد العراقي – الأسباب – الأنواع – الآثار – الاتجاه

تعد البطالة واحدة من المشاكل المزمنة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما تخلفه من أثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وخيمة . واستفحلت هذه المشكلة منذ ثمانينات القرن العشرين على أثر تزايد اعتماد العراق على العوائد النفطية (اقتصاد ريعي) ، والتوسع غير المخطط لقطاعات الخدمات غير المنتجة والقطاعات المتصلة بالمؤسسة العسكرية ، يصاحبه إهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة ، فضلا عن إهمال الاستثمار الإنتاجي في النشاطات المدنية وتزايد سيطرة الحكومة على مؤسسات الدولة وتسريح ما يقرب من (مليون) عسكري مجند بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية ، ليدخلوا سوق العمل من دون مهارات تؤهلهم للحصول على عمل يدر دخلا مجزيا . وتفاقمت حدة هذه المشكلة في ظل الحصار الاقتصادي (1990-2003) وتدهور مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتراجع مستويات المعيشة وتزايد معدلات البطالة والفقر بفعل الحصار ، وبعد الغزو الأمريكي عام (2003) كان الاقتصاد العراقي يرزخ تحت وطأة الظروف القاسية ويعيش في أسوأ حالاته. إذ عد اقتصاداً محطما بفعل الحروب الداخلية والخارجية والعقوبات والإدارة السيئة وتوقف عملية التنمية وتدمير البنى التحتية ومؤسسات القطاع العام وتضاؤل الفرص أمام النشاط الخاص وسيادة الفوضى الأمنية والعنف في أنحاء مختلفة من البلد وعدم موائمة النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل التي أدت إلى تعطيل شبه كامل للخدمات العامة ، مما أدى إلى حدوث نقص حاد في الإنتاج المحلي وتوقف شبه تام في عملية إعادة الأعمار ، وخلال كل تلك السنوات وبرغم الصعوبات فقد تعايش في الاقتصاد قطاعين متميزين , فإلى جانب القطاع العام كان هناك قطاع خاص حقيقي يوظف (ثلثي) اليد العاملة . إلا إن معظم تلك الوظائف كانت في اقتصاد الظل . وفرضت الظروف الجديدة بعد أحداث عام (2003) مزيداً من الفوضى الاقتصادية. فالأهداف التي أعلنت من جانب سلطة الائتلاف بعد الغزو لم تتحقق فتدهور امن المجتمع وزادت حالات الفقر وتراجع لمؤشرات النمو الاقتصادي وتفاقم حدة بعض المشاكل كالبطالة والنقص في الطاقة . فضلاً عن أن السير المتعجل نحو اقتصاد السوق لم يؤد إلى زيادة فاعلية تخصيص الموارد , بل ادى إلى تدهور حاد في الطلب المحلي على عناصر الإنتاج مع إغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية بسبب سياسة الاستيراد المنفلت ، وتدهور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، وظهور أعراض (المرض الهولندي) على الاقتصاد مجددا بعد اختفائها بسبب العقوبات الاقتصادية . وفقد منتجو السلع الزراعية والصناعية قدرتهم على منافسة السلع الأجنبية الرخيصة ، مما أدى إلى منع نمو الاستثمارات الخاصة داخل الاقتصاد ، وقلص بالتالي إمكانية خلق فرص عمل جديدة وتزايد معدلات البطالة. إن طبيعة الاقتصاد الوطني والحال التي وصل إليها زاد من أزمة البطالة في البلد بشكل خطير تعايشت معه معدلات عالية من التضخم لينتج عنها حالة من التضخم الركودي(**د. كامل , 2011 , ص1**) . وقبل الدخول أكثر في قراءة واقعالبطالة في العراق لا بد من التعرف على أهم السمات التي يتميز بها الاقتصاد العراقي .

3-1 :سمات الاقتصاد العراقي : ومن أهم هذه السمات ما يلي :

أ-هشاشة الوضع السياسي وتردي الأوضاع الأمنية : تعد فترة ما بعد أحاث عام (2003) عائقا أمام التطور الاقتصادي وتعد عقبة رئيسية بوجه عملية الإصلاح الاقتصادي وتحقيق

التنمية , إذ لا يمكن أن تتحقق دون استكمال مقومات الوضع السياسي والأمني , وان هشاشة هذا الوضع في العراق أدتإلى تسريب رؤوس الأموال العراقية إلى الخارج باحثة عن البيئة الآمنة , وكذلك أدتإلى هجرة الكثير من الكفاءات العلمية (**الحلفي , 2008 , ص94**) .

ب–ضعف التراكم الرأسمالي : وسبب ذلك هو انخفاض مستوى الدخول في العراق وارتفاع مستوى الاستهلاك , وهذا ما يؤدي إلى ضعف التراكم الرأسمالي أو ما يطلق عليه بفجوة الادخار , وهي تنتج عن كون الأموال المطلوبة للاستثمار اكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها ويرجع سببها إلى ضعف الطاقة الإنتاجية بسبب الاختلالات الهيكلية لقطاعات الاقتصاد الوطني , وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل فعال .

ج–ضعف الهيكل الاقتصادي : وذلك من خلال هيمنة القطاع النفطي على مجمل القطاعات السلعية الأخرى ,إذ تشكل عوائده (98%) من حصيلة أجمالي عوائد الصادرات أو من خلال نسبة مساهمة هذه العوائد في الميزانية العامة للدولة , التي قد تصل إلى (93%) من الناتج الإجمالي العام (**وزارة المالية , 2006**) .

د–ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي : يصل هذا المعدل إلى (93%) تقريبا , وهو اختلال ناتج عن غياب التنويع الاقتصادي ولا تزال هذه السمة ملازمة للاقتصاد الوطني(**جامعة الدول العربية , 2006 , ص31–32**).

هـ–هيمنة القطاع العام : على الرغم من إن الاقتصاد العراقي يتميز بتعدد موارده الاقتصادية إلا إن السياسات الاقتصادية المعتمدة خلال العقود الماضية تتسم بالشمولية المركزية , هذا الوضع أفضى إلى فقد الاقتصاد الوطني للكفاءة التنافسية بين القطاعات الإنتاجية , حيث تم التركيز على القطاع العام كونه المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي . (**حسان , 2012 , ص10**) .

و–اختلال التجارة الخارجية يكون ذلك بتشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد النفط الخام , وليس من مصادر سلعية منتجة اقتصاديا , وهذا الاختلال ناتج من الاختلال الأول , لذلك فان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي (اختلالات توليدية) أي إن كل اختلال يولد اختلالا أخر(**الحلفي , 2008 , ص94**) .

س–الأزمة الحادة في السكن : يوجد حوالي (1,5مليون) عائلة من دون مأوى , وهي ظاهرة تتناقص في الدول النفطية , بينما يحتاج العراق ألانإلىأكثر من مليوني وحدة سكنية (**سبومنيك, 2000, ص6**) .

ح–اختلال هيكل الإنتاج : هنالك اختلال في أولوية الفروع القائدة لعملية الإنتاج , لا سيما فروع الصناعة الرأسمالية والتحويلية , إذ يلاحظ في الاقتصاد الوطني هيمنة فروع الصناعات الغذائية بنسبة (17%) من أجمالي الصناعات , وفي السعودية (11%) , والجزائر (13%) , الإمارات (7%) , بينما سجلت صناعات المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية بنسبة (10%) من الصناعات التحويلية , لكنها شكلت نسبة (25%) في سوريا , وفي تونس (31%) (**الاسكوا , 2001 , ص360**).

ط–ارتفاع نسبة قوة العمل من مجموع السكان : تبلغ نسبة قوة العمل من السكان ما يقارب (26%) , بينما مجموع الأقطار العربية (35,6%) , وفي مصر (40%) , المغرب (41%) الأردن (31%) (**جامعة الدول العربية , 2002 , ص247**)في حين ترتفع نسبة البطالة بين الشباب إلى (50%) (**وزارة المالية , 1991 , ص9**) . كما ترتفع ظاهرة البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام ما بين (50 %– 60%) خاصة في القطاعين الصناعي والنفطي في البلاد(**الحلفي , 2008, ص95**) .

ل–شحة مصادر الاستثمار المحلي والأجنبي : يعود سبب ذلك إلى الغموض في حجم العوائد النفطية واتجاه هذه العوائد , فضلا عن غياب كفاءة الأداء في إدارة ملفه النفط والثروة النفطية .

ي–تفاقم معدلات الفساد الإداري والمالي : سواء على مستوى الإدارة المحلية أو على مستوى الوزارات , أو على مستوى الاحتلال , حتى جاء ترتيب العراق ثالثا في تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام (2007) .

ك–ثقل الديون الخارجية :سجلت مديونية العراق الخارجية بنحو (150) مليار دولار (**MEED, January 1999 , p.6**).هذه الاختلالات والسمات التي تميز الاقتصاد العراقي فاقمت من مشكلة البطالة في البلاد بعد سقوط النظام عام (2003) , حتى تحولت إلى معضلة لا تستطيع الحكومات المتعاقبة بعد السقوط على حلها , وعن أيجاد المعالجات العلمية السليمة والمناسبة لها , مما كان الأثر الكبير على ما يعرف بالأمن البشري الذي ظهر في الأدبيات الاقتصادية داخل أروقةالأمم المتحدة عام (1994) والذي يعني "سلامة الناس من التهديدات المزمنة مثل الجوع والفقر والبطالة والمرض والاضطهاد والحماية من الاختلالات المفاجئة في أنماط الحياة اليومية سواء في البيوت أو العمل أو في محيط المجتمعات المحلية , وهذه التهديدات يمكن أن تؤثر فيجميع مستويات الدخلوالتنمية في أي بلد " (**البرنامج الإنمائي , 1994 , ص23 , ص2–3**) .

3–2: أسباب البطالة في العراق :

تكمن وراء تفشي ظاهرة البطالة في العراقي مجموعة من الأسباب التي يمكن أن ونجملها بالاتي (**د. عبد الرضا , 2012**):

أ–تفاقمت مشكلة البطالة في العراق نتيجة للأداء الاقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي ، وفي نمط النمو الاقتصادي المرتكز على استغلال النفط .

ب– الأثر السلبي لتحرير التجارة على القطاع الخاص العراقي . لاسيما في الزراعة والصناعة إذ تدنى كثيراً الإنتاج الزراعي والصناعي نتيجة لفتح الحدود على مصراعيها ، وبدون ضوابط كمية أوكمركية ، أمام تدفق سيل عارم من السلع الأجنبية المدعوم معظمها حكومياً مما اضطر العديد من المزارع والمصانع إلىإغلاق أبوابها أو تخفيض أنتاجها وفي الحالتين أدى إلى ارتفاعمعدلات البطالة .

ج–خصائص القوة العاملة العراقية التي ترتفع فيها نسبة الشباب والتي تفتقر إلى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل.

د–الفساد الإداري المستشري في الأجهزة الرسمية والذي بدد أموالا هائلة في مشروعات وهمية أو قليلة الجدوى في استيعاب العاطلين .

هـ– تلكؤ عملية إعادة أعمار العراق بحيث لم تستطع أن توفر أكثر من (20) ألف فرصة عمل للعراقيين في مشاريع إعادةالأعمار من بين قوة عمل تصل إلى (7) ملايين شخص مما يعني بقاء نسبة العاطلين عن العمل عالية في البلاد .

و– ضعف فاعلية القطاع العام في توليد المزيد من فرص العمل نظراً لإغلاق العديد من المصانع الحكومية التي تعرضت لأعمال السلب والنهب والتدمير بعد نيسان (2003) من جهة وعدم توفر مستلزمات الإنتاج الضرورية للمنشآت والمصانع الحكومية من جهة أخرى مما أفضىإلى تسريح العاملين فيها.

س–حل الوزارات (الداخلية والدفاع والإعلام) وتوقف عمل بعض الوزارات كالتصنيع العسكري مثلاً.

ح–الافتقاد إلىإستراتيجية اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم ، وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل ، وزيادة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر ، وبسبب عدم وجود استراتيجيات عمالية ،كلها أدتإلى تفاقم الوضع المعيشي وتزايد نسبة البطالة في العراق .

ط–تقليص استيعاب البرنامج الإنمائي الواسع في العراق خلال مرحلتي الثمانينات والتسعينات بسبب الحروب والحصار , وكل الإيرادات النفطية مما انعكس على الطاقات الإنتاجية وطاقات الاستيعاب للأيدي العاملة (**د. حسين , 2012 , ص92**).

ل–فتح باب ترك العمل للراغبين فيه في الكثير من المشاريع الاقتصادية , وفتح باب التقاعد لمن بلغت خدمته (15) سنة .

ي–تضخم الأسعار وانخفاض الأجور الحقيقية لذوي الدخل المحدود الثابت , والعزوف عن العمل في ظل الأجور الثابتة وتسرب العاملين نحو القطاعات التي تقدم مكافئات مرنة (بطالة اختيارية) .

ك–وجود فرصة ممارسة النشاطات المضاربية في ظل ضعف الرقابة على الأسعار ووجود السوق السوداء والقبول بالعمل غير المنظم .

م–عدم استقرار النشاط الخاص بفعل الاضطرابات في السوق وتعرضه للاختناقات بفعل نقص المدخلات الإنتاجية أو تطرف الإجراءات الضريبية والكمركية وعدم استقرار المناخ الاقتصادي .

ش–هجرة الكفاءات والعقول العلمية العراقية وهروب رأس المال الوطني خارج العراق , وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية(**د. الراوي , 2009 , ص28**).

ت–زيادة الاعتماد على الأتمتة في الإنتاج وارتفاع معدلات النمو السكاني وبنسبة اكبر في تزايد الطلب على العمل , وتناقص الطلب على العمل مما يترتب عليه دخول أعداد كبيرة سنويا من العاملين إلى سوق العمل وهذا يبطل نظرية الحيادية السكانية في العراق ولاسيما مع تدني ظروف الإنتاج عن سابقها(**حسن , 2006 , ص95**).

ذ–أخفاق خطط وجهود التنمية في البلاد (**د. حسين , 2012 , ص95, مهدي , 2004**) .

ق–خضوع العراق لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي .

ى–سياسة العولمة الحالية للتحول نحو اقتصاد السوق (سياسات التحرير المالي والتجاري), أدتإلى تفاقم البطالة الموجودة أصلا .

ف–استمرار ظاهرة العنف إذ تتسع في المناطق الساخنة الأمر الذي يعرقل أقامةأية مشاريع تنموية أو خدمية تقلص البطالة .

ع–تدني مستوى التعليم في العراق , فضلا عن التوسع الحاصل في التعليم العام والجامعي مما أدىإلى زيادة حجم ومعدلات نمو القوى العاملة , فضلا عن بلوغ الاستيعاب الوظيفي مداه .

غ–عدم وجود أنظمة للحماية الاجتماعية للعاطلين التي توفر في الكثير من الحالات الحد الأدنى من الإنسانية لمعيشة العاطلين .

3–3:أنواع البطالة في العراق:

أن ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي ليست حديثة وإنما وجدت منذ العقود الماضية وبأنواعها المختلفة , لكنها تعمقت وتزايدت معدلاتها بعد عام (2003) وما تبعه من تغييرات سياسية انعكست على مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية , وما تبع ذلك من اختلالات في هيكل الاقتصاد الوطني , وانخفاض معدلات النمو , وزيادة الداخلين إلى سوق العمل نتيجة لاختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل العراقية نتيجة للأسباب المارة الذكر , ومن أهمأنواع البطالة في الاقتصاد الوطني ما يأتي :

أ–البطالة المقنعة : تفاقم هذا النوع في النصف الثاني من عقد التسعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين , بعد إن ازدادت موارد الموازنة العامة بشكل كبير لاسيما بعد ثورة أسعار النفط وما صاحبها من خطط تنموية انفجارية شملت معظم القطاعات الاقتصادية , وظهور لمشكلة البطالة ولا سيما في القطاع الزراعي الذي ضم عددا كبيرا من العمالة الفائضة بصورة بطالة مقتعة , فضلا عن ما يسمى بالتعيين المركزي من قبل الحكومة للخريجين من الجامعات والمعاهد في مؤسسات القطاع العام مما خلق نوعا منالضغط الوظيفي نتجت عنه

البطالة المقنعة , واستمر هذا النوع في ظل الظروف الجديدة التي يمر بها العراق بعد حل المؤسسات والمشاريع وبعض الوزارات وتوقف عدد من مشاريع القطاع الخاص (**الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , 2009 , ص44**) .

ب–البطالة الهيكلية : ينتج هذا النوع من عدم توافر عمل للأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه بسبب فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام أسواق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي , وهي تشكل مجموع الاقتصاد العراقي , أي بمعنى إن هذه البطالةناتجة عن فائض الأيدي غير الفنية والتي تتطلب كفاءات فنية تتلاءم مع طرائق الإنتاج الحديثة , وأصبح شائعا في الاقتصـــــاد الوطني نتيجة لعجز الكفاءات الفنية الوطنية عن سد احتياجات سوق الإنتاج , وعدم إمكان القسم الأكبر من العمال على تلبية هذه الاحتياجات بسبب المستوى التعليمي(**بريهي , 2013 , ص189**).

ج–البطالة الدورية : وجد هذا النوع من البطالة في الاقتصاد العراقي منذ عقد التسعينات من العقد الماضي , نتيجة لفرض العقوبات الدولية المفروضة على العراق وتوقف معظم قطاعاته عن العمل الأمر الذي زاد من نسب البطالة إذ سرح عدد كبير من العاملين في قطاعي النفط والزراعة , فضلا عن ضعف قدرة الدولة على توفير فرص الاستثمارات وانهيار سعر صرف الدينار العراقي مما نتج عنه مصاعب أضافية , وبعد عام (2003) ازداد هذا النوع من البطالة للأسباب الواردة فيما تقدم وزادت نسبته عن القرن المنصرم بمعدلات أعلى(**د. بنيان و كامل , 2013 , ص47**) .

د–البطالة الاحتكاكية : يوجد هذا النوع من البطالة في الاقتصاد العراقي منذ زمن وتنجم عن سوء توزيع قوة العمل الذي نجم عنه انخفاض إنتاجية العامل العراقي مقارنة بالدول الأخرى , أي إنإنتاج الفرد أدنى من قدراته وخبراته ومستوى تعليمه (**بريهي , 2013, ص188**).

هـ–البطالة المستوردة : وظهر هذا النوع بعد أحداث عام (2003) نتيجة لحصول العمالة غير المحلية على وظائف معينة مما قلل من فرص العمل للعمالة المحلية , فضلا عن انفتاح السوق العراقية على جميع المستوردات دون أي قيود , الأمر الذي أوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية الحرفية التي كانت موجودة وأيضا المعامل الصغيرة (**د. بنيان و كامل ,2013, ص48**).

و–البطالة الموسمية : يلازم هذا النوع من البطالة الأحوال المناخية والعادات الاجتماعية , وتظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها خلال فصل معين من السنة كما هو الحال في القطاع الزراعي وبعض الصناعات الاستهلاكية إذ يتعطل الكثير من العمال خلال جزء من السنة(**د. عبد الخضروآخرون , 2010 , ص83**) .

3–4 : تحليل اتجاهات البطالة في الاقتصاد العراقي :

يعد عنصر العمل بمختلف مستوياته أهم عناصر الإنتاج كونه العنصر الوحيد القادر على تحقيق التفاعل بين عناصر الإنتاج لخلق الإنتاج , وقوةالعمل هي الشرط الأساسي في عملية الأعمار والتنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أي دولة , وان تعطل قوة العمل له أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية , وتمثل إنتاجية العامل المحدد الرئيس للقدرة التنافسية في أي اقتصاد , وتتحدد هذه الإنتاجية بالمستوى التعليمي والمهاري وبمدى حداثة الفن الإنتاجي , وكفاءة الإدارة وتطور البنية الأساسية والخدمات المساعدة , لذلك تضع الدولة العراقية مشكلة البطالة وكأنها خارج اطر سياساتها الاقتصادية والاجتماعية . لذا لم يحظ موضوع مؤشرات البطالة في العراق بأي اهتمام حتى بعد أحداث عام (2003) (**د. جودة ود. عيسى , 2013 , ص67–69**). ونجد إن معـــــدلات البطالة في العراق بلغت عام (2003) (28,1) ومن هم بعمر العمل والمحدود ما بين (15 فما فوق), وتعد نسبة البطالة في هذا العام نسبة كبيرة وخطيرة جدا من

مجموع السكان البالغ عددهم (26,34) مليون نسمة . ويعود السبب إلى شل حركة نشاط الاقتصاد الوطني نتيجة لما خلفته الحروب من تدمير للبنى التحتية وأعمال التخريب ونهب لكافة الممتلكات العامة الأمر الذي بات معه من الصعب مواصلة لنشاط الاقتصاد , فضلا عن الإجراءات التي اتخذتها سلطة الائتلاف وحسب ما هو موضح في الشكل (1) ومنها (**احمد عمر احمد الراوي , 2009**) :(**حل الجيش العراقي بالكامل وكافة مؤسساته والذي كان يحتوي على أكثر من (400) ألف منتسب اغلبهم من المتطوعين , وحل كافة المؤسسات الأمنية والدوائر المرتبطة برئاسة الجمهورية , إخراج الجهاز الحزبي من درجة عضو فما فوق ومن كافة دوائر الدولة ومؤسساتها , توقف معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة ويبلغ عددها (192) شركة عامة كبيرة , حل وزارة الأعلام بكافة هيئاتها , حل هيئة التصنيع العسكري وما يرتبط بها من مؤسسات ودوائر أخرى**).

مخطط (1) يبين إجراءات سلطة الائتلاف في العراق

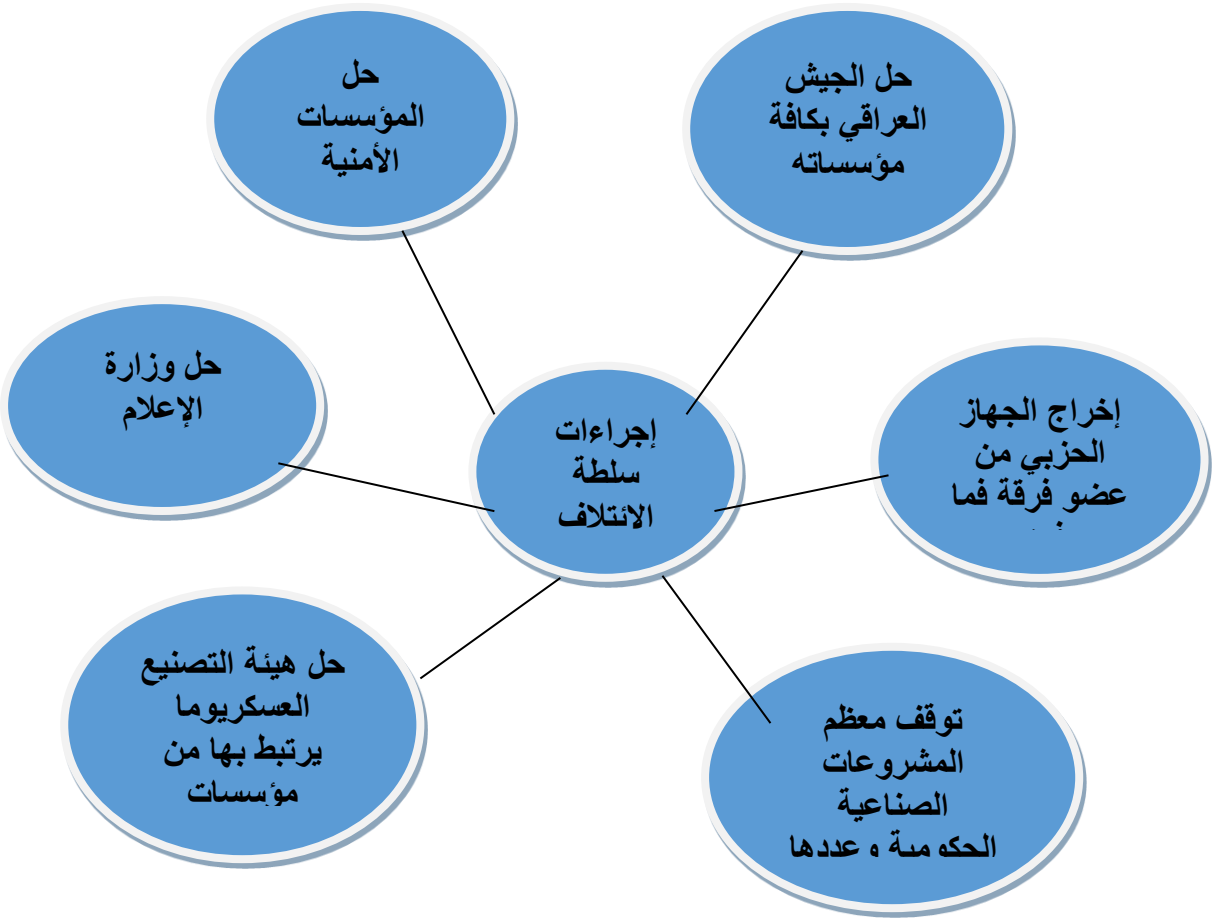

المصدر : الشمري , مي حمودي عبدالله , (2013) , واقع وأسباب البطالة في العراق بعد (2003) وسبل معالجتها , بحث منشور في : مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية –كلية بغداد الجامعة , العدد السابع والثلاثون , بغداد , ص142 .

جدول (1) يبين معدلات البطالة والسكان النشطين اقتصاديين في العراق للمدة (2003–2014)

السنوات	معدلات البطالة
2008	**15,3**
2009	**18,5**
2010	**16,8**
2011	**18,0**
2012	**21,8**
2013	**16,4**
2014	**11,1**
2015	**10,3**
2016	**10,8**
2017	**13,8**
2018	**22,6**
2019	**18,2**
2020	**13,8**

المصدر : 1)إسماعيل, محمد ناصر وآخرون , (2008) , واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة (1977–2004) , بحث منشور في : مجلة التقني , المجلد (21) , العدد (6) , بغداد , ص56 .

2) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, المجموعة الإحصائية للمدة (2009, 2010–2015) , بغداد 3)– بنيان , د. حسام الدين زكي وكامل ,ميادة رشيد , (2013) , تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003–2008) , بحث منشور في : مجلة العلوم الاقتصادية – جامعة البصرة , المجلد (9) , العدد (33) , البصرة , ص50 .

4)–زين ,محمد علي, (2009) , العراق الماضي والحاضر وخيارات المستقبل , بدون طبعة , بغداد , دار الملاك للفنون, ص9 .

5)–الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي,(2014), التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام (2014) , الطبعة الأولى , بغداد , وزارة التخطيط وبيت الحكمة , ص130 .

6)–د. محمود و صباح فيحان وعبد اللطيف , ماهر محمود , (2017) , قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003–2013) دراسة قياسية , بحث منشور في : مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة تكريت , المجلد (2) , العدد (38) ,

7–العمود (3) من احتساب الباحثة . والأرقام ( ) تعني أنها تحمل الإشارة السالبة .

ثم أخذت هذه المعدلات بالانخفاض التدريجي والبطيء حتى وصلت في عام (2008) إلى (15,3) من مجموع سكان العراق, مما يدلل على إن هناك أكثر من (2571186) مليون عاطل وهو رقم يشير إلى خطورة وضع هذه الظاهرة , فضلا عن العمالة الناقصة والتي تعرفها منظمة العمل الدولية بأنها " العمال الذين لديهم عمل ولكن لا يرغبون في الحصول على المزيد من العمل , أو نوع أخر من العملاء , وهؤلاء يشكلون أيضا نسبة كبيرة "(**الشمري , 2013 , ص144 , د. القريشي , 2007 , ص7**) . ثمارتفعت عام(2009) إلى (18,5) من نسبة السكان النشطين اقتصاديا والبالغة (54,1) من مجموع سكان البلاد والبالغ (31,7) مليون نسمة . وبقيت معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي بالتأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى طوال المدة (2010 – 2020) , حتى سجلت اعلي معدل لها عام (2012) والبالغة (21,8) من مجموع سكان البلاد, وتستمر هذه المعدلات بالتغيير ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى حتى وصل إلى أعلى معدل في العام (22,6) .

3–5: أنواع البطالة في الاقتصاد العراقي :تتعدد أنواع البطالة في الاقتصاد الوطني والتي من أشهر أنواعها ما يلي :

أ–البطالة حسب الجنس :

يبين الجدول (2) انخفاض معدل البطالة بين الذكور من عام (2003) من (30,2) إلى (11,3) عام (2008) , مقابل ارتفاع معدل البطالة للإناث من (16,0) عام (2003) إلى (21,7) عام (2008) , ويرجع السبب في ذلك إلى المزاحمة الكبيرة للذكور على الأعمال وتفضيل الرجال لمهن عليهم مثل وظائف المجال الأمني , في حين بقيت المجالات الأخرى مفتوحة أماماإلناث . حتى سجلت معدل لبطالة الإناث (22,6) عام (2012) و (22,5) عام (2016) ثم انخفضت إلى (8,8 و 3,9) في العامين (2019 و 2020) بالترتيب , بينما كان أعلى معدل لبطالة الذكور (14,7) عام (2009) و(13,3) عام (2017) لتنخفض إلى (5,2 و 6,9) للعامين (2019 و 2020) على التوالي .

جدول (2) يبين معدل البطالة بين السكان حسب الجنس في العراق للمدة (2003–2008)

السنوات	الذكور %	الإناث %
2008	11,3	21,7
2009	14,7	19,3
2010	12,3	19,1
2011	9,2	2,7
2012	9,9	22,6
2013	8,2	22,2
2014	8,5	21,9
2015	8,5	22,5
2016	8,5	22,2
2017	13,3	15,5
2018	9,3	8,8
2019	5,2	3.9
2020	6,9	4,3

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (سنوات متعددة) , مسح التشغيل والبطالة , بغداد , صفحات متعددة .

ب–البطالة حسب التركيب العمري :

تتركز أهمية التعرف على التركيبة العمرية للعاطلين في رسم السياسة السكانية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد , للحد من مشكلة البطالة بين الفئات العمرية الأكثر تضررا , ويوضح الجدول (3) والذي ينحسر على العام (2008) وذلك لعدم تمكن الباحثة من الحصول على البيانات المطلوبة من الدوائر المعنية بذلك , نلاحظإنأعلى معدلات البطالة تتمركز في الفئة العمرية (15–19) سنة و (20–24) سنة ويعود ذلك إلى تسرب الفئة العمرية (15–19) من المدارس وعدم حصولهم على وظائف تتناسب ومؤهلاتهم .أما السبب للفئة العمرية (20–24) سنة و (25–29) سنة يعود إلى كون غالبيتهم من خريجي المرحلة الإعدادية والمعاهد والجامعات ,وهؤلاء يطلبون المهن التي تتلاءم مع اختصاصاتهم ولا سيما في القطاع العام , وكذلك الحال لبطالة الفئات العمرية (30–34) سنة و

(35–39) سنة . أما الفئة العمرية (40–44) سنة و (45 – فأكثر) فان تركز البطالة فيها اقل مقارنة بالفئات العمرية السابقة ويرجع السبب إلى أنهم كانوا يعملون في مشاريع مؤقتة , أو عدم قدرتهم على العمل الشاق ويعملون لحسابهم الخاص , فضلا عن عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير فرص العمل التي تستوعب إعدادهم .

جدول (3) يبين معدلات البطالة حسب التركيبة العمرية في العراق للمدة (2008)

الفئات العمرية	2008 (إناثوذكور)
19–15	24,5
24–20	17,5
29–25	13,9
34–30	9,3
39–35	7,0
44–40	3,5
49–45	4,0
54–50	5,6
59–55	5,5
64–60	2,9
60–فأكثر	6,4

المصدر : 1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (سنوات متعددة) , تقرير مسح التشغيل والبطالة لسنوات متعددة , بغداد .

ج–البطالة حسب الحالة العلمية :

إن معرفة التركيبة العلمية للعمالة والعاطلين يعد أمرا ضروريا لمعرفة مدى تناسب مخرجات التعليم مع مدخلات سوق العمل المحلية , ومن المعروف انه كلما زادت درجة تعليم الشخص زادت معه فرصة الحصول على العمل المناسب , إلا إن هذا الأمر لا ينطبق على العراق , وهذا ما يبينه الجدول (4) , إذ بلغت(12,2) عام (2008) بعدما كانت عام (2003) (55,48) , أما حملة شهادة البكالوريوس فقد ارتفعتمن (12,45) عام (2003) إلى (14,3) عام (2008) , وحملة الماجستير سجلت معدل (3,7) عام (2008) , وكذا الحال نجد إن حملة الدبلوم العالي ارتفعت أيضا من (0,47) عام (2003) إلى (6,5) عام (2008) . وهذا الارتفاع في معدلات البطالة في هذه التركيبات العلمية إلى صعوبة الحصول على فرصة عمل لانعدام التوافق بين مخرجات ومدخلات النظام التعليمي وحاجات سوق العمل المحلية في العراق .

جدول (4) يبين معدلات البطالة حسب الحالة العلمية في العراق للمدة (2003–2008)

الحالة العلمية	2003	2008
الابتدائية	55,48	12,2
المتوسطة	13,84	10,4
الإعدادية	8,09	12,2
دبلوم	9,93	13,4
بكالوريوس	12,45	14,3
دبلوم عالي	0,47	6,5
ماجستير	_	3,7
دكتوراه	_	0,0

المصدر :1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (سنوات متعددة) , مسح التشغيل والبطالة لسنوات متعددة , بغداد . .

د–البطالة حسب البيئة :

تتباين معدلات البطالة في البلاد بحسب المعايير المستخدمة كالتباين البيئي (ريف – حضر) والمناطقي الذي يشير إلى عدم المساواة بين المناطق مما يخلق تفاوتاً خطيراً كما تتباين بحسب التحصيل الدراسي والفئات العمرية ويمكن ملاحظة اختلال النسب لسنوات مختارة بسبب عدم توافر الاحصاءاتوبحسب ما يظهره الجدول (5) في أدناه , ففي الحضر انخفضت معدلها من (15,2) عام (2008) إلى (11,5) عام (2016) وهذه النسب تجمع (الإناث والذكور) , وفي الريف انخفضت من (18,5) عام (2008) إلى (8,8) عام (2016) وهي تجمع (الإناث والذكور) أيضا .

جدول (5) يبين معدلات البطالة في العراق مقارنة بالمعدل العام حسب البيئة

للسنوات (2003–2008)

السنوات	الحضر (مجموع إناثوذكور)	الريف (مجموع إناثوذكور)	معدل البطالة الكلي (%)
2008	15,2	18,5	15,34
2012	13,4	8,4	21,8
2014	11,5	8,1	19,6
2016	11,5	8,8	20,3

المصدر :1) –الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (2008) ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة (2008) ، بغداد .

3–6 : أثار البطالة على الاقتصاد العراقي والحلول المقترحة :

ينتج عن تفشي البطالة العديد من الآثار السلبية على مجمل الاقتصاد الوطني والمجتمع , لهذا اجتهدت الحكومات بما تمتلكه من رؤية إلى وضع الحلول ووضع الاستراتيجيات الكفيلة لحل هذه المشكلة ومعالجة أثارها .

أ–أثار البطالة على الاقتصاد العراقي :

تعد مشكلة البطالة من اكبر التحديات التي تواجه المجتمعات في الدول النامية ومنها العراق وذلك لما تخلفه من أثار سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني والمجتمع برمته , إذ تعد محور مشاكل وأزمات للمجتمع مثل العنف والجريمة ...الخ , كما تعتبر القيد المطوق والمحدد لحلقة الفقر في البلاد (**الربيعي , 2008 , ص36 ,جي , ترجمة : د. محبوب وآخرون , 1999 , ص11**) . ومن أهمالآثار الناجمة عن البطالة في العراق ما يلي(**الشمري , 2013 , ص144-145, البرنامج الإنمائي,www.progar.org**) :

#-فقدان الأمن الاقتصادي للفرد والمجتمع إذ يفقد العامل دخله وهذا يعرضه وأسرته للفقر والحرمان .

#-يؤدي البطالة إلىأهدار قيمة العامل البشري وخسارة في قيمة الناتج القومي الإجمالي لأنها تسبب الهدر في الموارد البشرية .

#-تعزز البطالة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة .

#--تعمل البطالة على خفض مستويات الأجور نتيجة قبول العاطلين عن العمل الأجرالأدنى من الأجر السائد للحصول على عمل مما يؤدي إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار والمعيشة .

#-تؤدي البطالة إلى معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب ما تولده من حرمان ومعاناة قد تدفع بالفرد إلى تعاطي المخدرات والخمور , مما يؤدي إلى ممارسة أنواع العنف والجريمة , إذأوضحت دراسة للأمم المتحدة أجريت قريبا بان (85%) من المتهمين بجرائم متنوعة هم من الشباب العاطلين ضمن الفئة العمرية (10-24) سنة .

#-تعمل البطالة ولا سيما بين أصحاب المؤهلات العالية إلى هجرة العديد منهم إلى الخارج بحثا عن العمل , وهذا يعد تبديد للكفاءات العلمية المحلية والتي تكون لازمة لعملية تطوير الاقتصاد الوطني (**د. عبد الخضروآخرون , 2010 , ص87-88**)

#-وضع شريحة من السكان النشطين اقتصاديا خارج العملية الاقتصادية , وهذا بحد ذاته يعد تبديد لأحد مصادر الثروة في العراق والتي بالإمكان استغلالها في عملية التنمية وتطوير الاقتصاد العراقي .

#-إن وجود البطالة في الاقتصاد العراقي أفضىإلى تعميق ظاهرة الركود الاقتصادي , مما شكل عبئا ثقيلا على كاهل الطبقات الكادحة.

3-7: الحلول والمعالجات المقترحة :

نظرا لحجم وطبيعة مشكلة البطالة في العراق كونها مشكلة هيكلية ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق , وان وضع الحلول والمعالجات يجب إن تقوم بالاستناد إلى المبدأ الأتي "إن النظرة العلمية والشمولية لواقع العراق والمعالجات بشكل متوازن وبما يحقق نقلة نوعية في حل غالبية المشاكل الاقتصادية في العراق " , ومن أهم الخطوات الواجب اتخاذها لمعالجة مشكلة البطالة المتجذرة في الاقتصاد الوطني وأهمها (**د. عبد الخضروآخرون , 2010 , ص88**):

أ-توجيه نسبة كبيرة من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات السلعية الأساسية لا سيما الزراعة والصناعة ومشروعات البنى التحتية والكهرباء والمياه لفتح فرص عمل جديدة أمام العاطلين .

ب-تبني إستراتيجية تتسم بالشمولية للنظام الاقتصادي غايتها تنويع مصادر الدخل القومي وتحقيق الاستفادة القصوى لما يملكه العراق من ثروات نفطية .

ج-الشروع بعملية الخصخصة وفقا لإجراءات علمية ومدروسة ومحددة باختيار المشاريع الصناعية المعطلة حاليا وبطريقة تؤدي إلىأعادة تشغيلها واستيعاب العاطلين وتخصيص نسبة من ملكية كل مشروع يتم خصصته للعاملين فيه (**حسان , 2012 , ص77**).

د-تشجيع المشاريع التي تعتمد على نظم أنتاج كثيفة العمل قليلة رأس المال التي يمكن أن تساهم في استيعاب أعداد اكبر من العاملين

وباستخدام رؤوس الأموال القليلة , ويمكن القيام بذلك من خلال تشجيع النظام المصرفي الخاص على منح القروض الميسرة لهذا النوع من المشاريع ./و–تشجيع القطاع الزراعي الذي يتميز بقدرته على استيعاب الأيدي العاملة .

ومن أهم الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك :

–توفير رؤوس الأموال المطلوبة سواء عن طريق القروض أو الاستثمار .

–توفير الأسمدة والحبوب .

–زيادة أسعار شراء المنتجات الزراعية من الفلاحين .

–تشجيع الفلاحين على زيادة الإنتاج الحيواني بطريقة منظمة .

–تشجيع التعاونيات الزراعية من اجل استغلال الأراضي الزراعية .

–إعادة النظر بقوانين التقاعد العامـــــلة .

–التسريع في عمليات إعادة أعمار القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية التي دمرتها الحرب والذي من شأنه خلق فرص عمل جديدة تسهم في سحب العاطلين وبالنتيجة خفض نسبة البطالة في العراق .

–دعم القطاع الخاص من اجل خلق المنافسة المشروعة مع القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني بشكل عام ولجذب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة .

–ضرورة تشجيع التوزيع النسبي لعوامل الإنتاج والموارد وتحديد النمط أو المسار التنموي بحيث يتم بموجب ذلك تبني إستراتيجية تنموية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل , وهذا يتطلب تعزيز التشابكات والروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات والقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة .

–تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لخلق فرص العمل للخريجين وحسب مؤهلاتهم العلمية .

–أعداد المناهج في المؤسسات العلمية والبحثية والأكاديمية والتوفيق بين العمل العلمي والبحثي والصناعي , وحسب ما تحتاجه سوق العمل من ملاكات ومتخصصين للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية .

–الاهتمام بالتعليم المهني والتقني بما يعزز مهارات الخريجين ويلبي احتياجات سوق العمل.

–الاهتمام بالطبقات الكادحة ودورها في إعادة البناء والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية , والتأكيد على دورها في بناء المجتمع العراقي .

–التأكيد على تفعيل وهيكلة بناء شبكة الضمان الاجتماعي وتقديم الإعانات المالية في حالات البطالة والعجز والشيخوخة بما يؤمن الدخل الكافي والرعاية التي تسمح بالارتقاء بنوعية الحياة في البلاد .

–وضع خطة متكاملة لتنمية وتطوير الصناعات الثانوية وتخصيص موارد مالية كافية للنهوض بها بغية تهيئتها لاستيعاب العديد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل (**د. عبد الخضر وآخرون , 2010 , ص89–90**) .

–مكافحة الفساد الإداري والمالي في مرافق الدولة كافة والعمل على محاسبة المخالفين , وذلك من اجل العمل على تقدم ونمو الاقتصاد العراقي وبدوره سوف تنتعش القطاعات الاقتصادية كافة ومن ثم توفير فرص عمل جديدة للعاطلين من خلال تشغيل المشاريع الإنتاجية .

–إعادة النظر في مسألة التوظيف وان يكون حسب الكفاءة والخبرة والشهادة , لا على أساس المحسوبية والولاء للأحزاب السياسية.

–الاستثمار في التعليم الإنتاجيإذ يكون فيه من الضروري البدء بإنشاء عدد من الحاضنات التقنية في الجامعات والمعاهد التقنية في تخصصات كثيرة ومتنوعة لمواكبة التطور الحاصل في العالم ولاستيعاب الأفراد العاطلين وإدخالهم بعد ذلك لسوق العمل المحلية(**د. التميمي , 2009 , ص12**).

&–اقتراح سياسة اقتصادية تقوم على تحقيق التوسع الراسي للطاقة الإنتاجية , وما يضاف إليها سنويا فضلا عن إتباع النظام المقترح تنفيذه في قطاعات معينة قبل تطبيقه في قطاع الصناعة التحويلية بعدة أشهر , والانتقال إلى نظام جديد في تشغيل الطاقة الإنتاجية القائمة في الصناعات التحويلية تدريجيا طبقا لقواعد اقتصادية معينة , والقيام بتخفيض إنشاء المصانع الجديدة على أساسإتباعها (النظام المقترح وتطبيقه) منذ بدءها الإنتاج , يضاف إلى كل ذلك رفع سن التقاعد إلى سن التاسعة والستين سنة (**د. حسين , 2012 , ص101–102**) .

4: الاستنتاجات والتوصيات

4–1 : الاستنتاجات :خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها :

1–البطالة ظاهرة مركبة اقتصادية – اجتماعية نظرا لان أثارها تصيب الاقتصاد والمجتمع في إن واحد .

2–تعد مشكلة البطالة ذات تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني لأنها تعمل على تعميق ظاهرة الركود الاقتصادي في البلاد .

3–تؤثر البطالة سلبا على مسارات الدخل القومي بسبب عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية , مما يجعل بعض القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني ستكون معطلة .

4–للبطالة تأثيرات على المجتمع العراقي ,إذ عززت الاستقرار الاجتماعي والانحدار بالشباب إلى هاوية الجريمة والتعاطي للخمور والمخدرات .

5–تعمل البطالة على تعميق ظاهرة الفقر وجعلها حلقة مفرغة تحيط بالمجتمع وتؤثر بشكل مباشر على فئة السكان النشطين اقتصاديا

ثانيا : التوصيات : التوصيات التي خرجت بها الدراسة تتفق مع الحلول والمعالجات المقترحة في الدراسة .

****

المراجع:

1–الراوي , احمد عمر , (2009) , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) , بغداد , دار الدكتور للعلوم .

2–حويتي , د. احمد وآخرون , (1998) , علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي , بحث مقدم إلى :أكاديمية نايف للعلوم العربية والأمنية , الرياض , المملكة العربية السعودية .

3–السوداني , أسيل حسين كاظم , (2010) , دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر والبطالة في العراق , رسالة ماجستير مقدمة إلى : كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد , بغداد .

4–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) – الأمم المتحدة , (2001) , الإحصاءات الاقتصادية لدول غرب أسيا (2011) , نيويورك , الولايات المتحدة الأمريكية .

5–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) – الأمم المتحدة , (2000) ، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، نيويورك , الولايات المتحدة الأمريكية .

6–البرنامج الإنمائي –الأممالمتحدة , (1994) , تقرير التنمية البشرية لعام (1994) , بيروت , لبنان .

7–البرنامج الإنمائي– الأممالمتحدة , , على الموقع الالكتروني :-www.progar.org .

8–الدباغ , بشير والجرمود, عبد الجبار , (2003) , مقدمة في الاقتصاد الكلي , الطبعة الأولى , عمان , الأردن , دار المناهج للنشر والتوزيع .

9–حسن , باسم عبد الهادي , (2006) , البطالة في الاقتصاد العراقي – الأسباب – المراحل والحلول , بحث منشور في :مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية – الجامعة المستنصرية , العدد (11) , بغداد .

10–جي , بتن كي , ترجمة : د. محبوب , عادل عبد الغني وآخرون , (1999) , الإحصاء السكاني نظرية وسياسة , بغداد .

11– جامعة الدول العربية – مصر , (2002) , التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2002) , القاهرة , مصر .

12–جامعة الدول العربية – مصر , (2006) , التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2006) , القاهرة , مصر .

13–ويرنت, جون فيليب , ترجمة : عمر , حسين, (بدون سنة) , الرخاء بدون تضخم , الطبعة (د) , القاهرة , مصر , مكتبة القاهرة الحديثة .

14–د.بنيان , حسام الدين زكيوكامل , ميادة رشيد , (2013) , تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003–2008) , بحث منشور في : مجلة العلوم الاقتصادية – جامعة البصرة , المجلد التاسع , العدد الثالث والثلاثون , البصرة .

15–عمر ,حسين , (1994) , التنمية والتخطيط الاقتصادي , الطبعة (د) , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية .

16–د.عبد الخضر , حنان وآخرون , (2010) , البطالة في الاقتصاد العراقي – الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة , بحث منشور في : مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة الكوفة , العدد (16) , الكوفة .

17–الوحيلي, حيدر علي جبر , (2016) , مشكلة البطالة في محافظة البصرة للمدة (2003–2012) – نتائجها وسبل حلها , بحث منشور في :مجلة آداب البصرة – جامعة البصرة , البصرة .

18-الوزني , خالد واصف والرفاعي , احمد حسين , (2004) , مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق , (ط د) , عمان الأردن , دار وائل للنشر والتوزيع .

19-زكي , رمزي , (1977) , الاقتصاد السياسي للبطالة , سلسلة كتب عالم المعرفة , الطبعة (2) , القاهرة , مصر , المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

20-الاشوح , زينب صالح , (2003) , الاطراد والبيئة ومداواة البطالة , الطبعة (د) , القاهرة , مصر , دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .

21- العبيدي , سعيد علي محمد, (2004) , الاقتصاد الإسلامي , الانبار , جامعة الانبار .

22-الخضري ,سعيد , (1989) , أزمة البطالة وسوء استغلال الموارد العربية , الطبعة (2) , القاهرة , مصر , دار النهضة العربية.

23-فرج , سكنه جهيه, (2013) , أسباب ومصادر البطالة في البصرة للمدة (2003 – 2011) , بحث منشور في : مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , السنة التاسعة , العدد الثامن والعشرون , الكوفة .

24- مهدي , صائب حسن, (2010) , البطالة في الدول العربية – الواقع والأسباب في ظل عالم متغير , بحث منشور في : مجلة القاسية للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة القادسية , المجلد (12) , العدد (3) , القادسية .

25-حسان , ظافر طاهر, (2012) , تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي – مشكلة البطالة وإمكانية حلها , بحث منشور في : مجلة دراسات دولية – جامعة بغداد , العدد الثاني والخمسون , بغداد .

26-د.عجوه , عاطف عبد الفتاح , (1985) , البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة , بحث مقدم إلى : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض , الرياض , الولايات المتحدة الأمريكية.

27-صالح , عباس , (2004) , العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث , الطبعة (د) , القاهرة , مصر , مؤسسة شباب الجامعة .

28-مهنا , عبد العزيز, (1950) , البطالة والعمالة الكاملة , بدون طبعة , القاهرة , مصر , مكتبة الانجلو المصرية .

29-د.حسين , عيادة سعيد, (2012) , البطالة في الاقتصاد العراقي – أسبابها – وسبل معالجتها , بحث منشور في : مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والاجتماعية , المجلد (4) , العدد (8) , الانبار .

30-الحلفي , عبد الجبار عبود , (2008) , البطالة في العراق مع أشارةإلى بطالة الشباب , بحث منشور في :مجلة بحوث اقتصادية عربية , العددان (43-44) , السنة (15) , بيروت , لبنان .

30-تيشوري, عبد الرحمن , (2005) , البطالة – المفهوم – تكلفة – حلول , بحث منشور في : مجلة الحوار المتمدن , العدد (1334) , دمشق , سوريا , الحوار المتمدن, وعلى الموقع الالكتروني :-http://www.ahewar.org .

31-الوزان ,عبد الوهاب محمد , (1997) , البطالة في العالم العربي , بحث مقدم إلى : ندوة البطالة في الكويت - المجلس الوطني الأعلى للتشغيل , الكويت .

32-الزهيري , علياء عبد الرضا عباس , (2006) , البطالة والعائلة في ظروف الاحتلال – دراسة ميدانية في مدينة بغداد , رسالةماجستير مقدمة إلى :- كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد , بغداد .

33–د.التميمي , علي خليل, (2009) , إصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني لتشغيل الشباب , ورقة عمل مقدمة من قبل : منظمة العمل العربية إلى :المؤتمر الأول لتشغيل الشباب , الجزائر .

34–سلمان , غيداء صادق , البطالة في العالم العربي , بحث منشور في : المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية , وعلى الموقع الالكتروني : **http://hardission.com/hr19088.html**

35–بريهي , فارس كريم , (2013) ,إشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق – دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية واجتماعية , بحث مقدم إلى : المؤتمر المنعقد في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية , القادسية .

36–الربيعي ,فلاح خلف , (2008) , سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق , بحث منشور في : مجلة الحوار المتمدن , العدد (2254) , دمشق , سوريا .

37–العيساوي , كاظم جاسم والوادي , محمد , (2000) , الاقتصاد الكلي – تحليل نظري وتطبيقي , الطبعة الأولى , عمان , الأردن , دار المستقبل للنشر والتوزيع .

38–الزهيري , كامل والكيالي , عبد الوهاب, الموسوعة السياسية , الطبعة (1) , بيروت , لبنان , المؤسسة العربية للأبحاث والنشر

39–د. كامل , كامل علاوي, (2011) , البطالة في العراق , بحث منشور في :كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة , الكوفة .

40–مهدي ,كامل عباس , (2004) , سياسات الاحتلال الاقتصادية , بحث مقدم إلى : مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , لبنان .

41–الرازي , محمد بن أبي بكر , (بدون سنة نشر) , مختار الصحاح , الكويت , دار الرسالة .

42–عبد القوي ,محمد حسين, (بدون سنة) , البطالة المشكلة والعلاج , بحث مقدم إلى : وزارة الداخلية – الأكاديمية الملكية للشرطة , المنامة , البحرين.

43–الجوهري , محمد محمود والشمري , عدلي محمود, المشكلات الاجتماعية , ط (1) , عمان , الأردن , دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة .

44–إسماعيل, محمد ناصر وآخرون , (2008) , واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة (1977–2004) , بحث منشور في : مجلة التقني , المجلد (21) , العدد (6) , بغداد .

45–زين ,محمد علي, (2009) , العراق الماضي والحاضر وخيارات المستقبل , بدون طبعة , بغداد , دار الملاك للفنون والنشر .

46–د.القريشي ,مدحت , (2007) , التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات , عمان , الأردن , جامعة البلقاء التطبيقية – السلط .

47–منظمة العمل العربية , مصر , (2010/10/21) , ورقة عمل مقدمة إلى :المنتدى العربي للتشغيل , بيروت , لبنان .

48–الطحاوي , منى , (1984) , اقتصاديات العمل , بدون طبعة , القاهرة , مصر , مكتبة النهضة .

49–طحاوي , منى , (1995) , اقتصاديات العمل , بدون طبعة , القاهرة , مصر , نهضة الشرق .

50–الشمري , مي حمودي عبدالله, (2013) , واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها , بحث منشور في : مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية , بغداد .

51- الفرجاني , نادر, (1999) , البطالة في مصر – الأبعاد والمواجهة , بدون طبعة , القاهرة , مصر , مركز المشكاة للبحث .

52-قاسمي ,ناصر , (1992) , خريجو الجامعة وسوق العمل , رسالة ماجستير مقدمة إلى : معهد علم الاجتماع – جامعة الجزائر , الجزائر .

53-د.عبد الرضا , نبيل جعفر, (2012) , البطالة في العراق – الأسباب والنتائج والمعالجات , بحث منشور في :مجلة الحوار المتمدن , العدد (3711) , دمشق , سوريا ,الحوار المتمدن , وعلى الموقع الالكتروني :- .

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305238

54-عبدالله , نداء حسين , (2006) , واقع البطالة في العراق , بحث مقدم إلى : المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية –كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدبلوم العالي في الإحصاءات التطبيقية , بغداد .

55-د.جودة , ندوة هلال ود. عيسى , رجاء عبدالله , (2013) , العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق , بحث منشور في : مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة القادسية , المجلد (12) , العدد (3) , القادسية .

56-د.عبد الحليم , نهاد, (1997) , البطالة والتسول بين السنة النبوية الشريفة والقوانين الوضعية المعاصرة , بحث منشور في : مجلة الشريعة والدراساتالإسلامية – جامعة الكويت , المجلد (12) , العدد (31) , الكويت .

57-سبومنيك, هانز , (2000) , تقرير مقدم إلىالأمين العام للأمم المتحدة , نيويورك , الولايات المتحدة الأمريكية .

58-معروف , هوشيار , (2005) , تحليل الاقتصاد الكلي , الطبعة الأولى , عمان , الأردن , دار صفاء للنشر .

59-د.محمود , صباح فيحان وعبد اللطيف , قتيبة ماهر محمود , (2017) , قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2013) دراسة قياسية , بحث منشور في : – مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة تكريت , المجلد (2) , العدد (38) , صلاح الدين .

59-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ,(سنوات متعددة) , المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متعددة , بغداد .

60-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , (2009) , تقرير الاقتصاد العراقي لعام (2007) , بغداد .

61-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (سنوات متعددة) , المجموعة الإحصائية للمدة (2005-2009), بغداد .

62-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (2014) , التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام (2014) , الطبعة الأولى , بغداد , وزارة التخطيط وبيت الحكمة .

63-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (سنوات متعددة) , مسح التشغيل والبطالة , بغداد .

64-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (سنوات متعددة) , مسح التشغيل والبطالة , بغداد .

65-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (سنوات متعددة) , مسح التشغيل والبطالة , بغداد .

66-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – مديرية الإحصاء الاجتماعي – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , (2004) ، نتائج مسح التشغيل والبطالة / المرحلة الثانية ، النصف الأول لسنة (2004) ، بغداد .

67-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (2007) ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة(2006) , بغداد .

68-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (2008) ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة (2008) ، بغداد .

69-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, (2007) ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية (2007) , بغداد .

70-وزارة المالية , العراق , (1991) , التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية (1991) , بغداد .

71-وزارة المالية , العراق , (2006) , الموازنة العامة لعام (2006) , بغداد .

72--(MEED)Middle East Economic Digest , no8 (January 1999) p.6.